

التعديل المقترح على المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساس للشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)

نص المادة الحالي	نص المادة (بعد التعديل المقترح)
<p>مع مراعاة الإختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة بما يحقق أغراضها، وله على سبيل المثال لا الحصر حق الاشتراك في شركات أخرى والتصرف في أصولها وممتلكاتها وعقاراتها وله حق الشراء وقبوله ودفع الثمن والرهن وفك الرهن والبيع والإفراغ وقبض الثمن وتسليم المئمن ، على أنه فيما يتعلق ببيع عقارات الشركة يجب أن يتضمن محضر مجلس الإدارة وحيثيات قراره بالتصرف مراعاة الشروط التالية :</p>	<p>مع مراعاة الإختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة بما يحقق أغراضها، وله على سبيل المثال لا الحصر حق الاشتراك في شركات أخرى والتصرف في أصولها وممتلكاتها وعقاراتها وله حق الشراء وقبوله ودفع الثمن والرهن وفك الرهن والبيع والإفراغ وقبض الثمن وتسليم المئمن ، على أنه فيما يتعلق ببيع عقارات الشركة يجب أن يتضمن محضر مجلس الإدارة وحيثيات قراره بالتصرف مراعاة الشروط التالية :</p>
<p>١- أن يحدد المجلس في قرار البيع الأسباب والمبررات له .</p>	<p>١- أن يحدد المجلس في قرار البيع الأسباب والمبررات له .</p>
<p>٢- أن يكون البيع مقاربا لثمن المثل .</p>	<p>٢- أن يكون البيع مقاربا لثمن المثل .</p>
<p>٣- أن يكون البيع حاضراً إلا في الحالات التي يقدرها المجلس وبضمانات كافية.</p>	<p>٣- أن يكون البيع حاضراً إلا في الحالات التي يقدرها المجلس وبضمانات كافية.</p>
<p>كما يجوز لمجلس الإدارة عقد القروض مع صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي مهما بلغ مدتها ، وله عقد القروض التجارية التي لاتجاوز آجالها نهاية مدة الشركة ، مع مراعاة الشروط التالية بالنسبة للقروض التجارية التي تتجاوز آجالها ثلاث سنوات:</p>	<p>كما يجوز لمجلس الإدارة عقد القروض مع أي جهة كانت مثل صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والقروض التجارية مع البنوك التجارية والبيوت المالية وشركات الإنتمان وغيرها أيا كانت مدتها ولأي حدود يقررها مجلس الإدارة</p>
<p>١- أن لاتزيد قيمة القروض التي يجوز للمجلس عقدها خلال أية سنة مالية واحدة عن ٧٥% من رأس مال الشركة. ٢- أن يحدد مجلس الإدارة في قراره أوجه استخدام القرض وكيفية سداه .</p>	<p>١- أن لاتزيد قيمة القروض التي يجوز للمجلس عقدها خلال أية سنة مالية واحدة عن ٧٥% من رأس مال الشركة. ٢- أن يحدد مجلس الإدارة في قراره أوجه استخدام القرض وكيفية سداه .</p>
<p>كما يكون لمجلس الإدارة حق الصلح والتنازل والتعاقد والالتزام والإرتباط باسم الشركة ونيابة عنها وللمجلس الإدارة القيام بكافة الأعمال والتصرفات التي من شأنها تحقيق أغراض الشركة . وللمجلس الإدارة أن يوكل أو يفوض نيابة عنه في حدود إختصاصاته واحداً أو أكثر من أعضائه أو من تصرف معين أو القيام بعمل أو أعمال معينة .</p>	<p>كما يكون لمجلس الإدارة حق الصلح والتنازل والتعاقد والالتزام والإرتباط باسم الشركة ونيابة عنها وللمجلس الإدارة القيام بكافة الأعمال والتصرفات التي من شأنها تحقيق أغراض الشركة . وللمجلس الإدارة أن يوكل أو يفوض نيابة عنه في حدود إختصاصاته واحداً أو أكثر من أعضائه أو من تصرف معين أو القيام بعمل أو أعمال معينة .</p>
<p>ويكون لمجلس الإدارة وفي الحالات التي يقدرها حق إبراء ذمة مدني الشركة من التزاماتهم طبقاً لما يحقق مصلحتها ، على أن يتضمن محضر مجلس الإدارة وحيثيات قراره مراعاة الشروط التالية:</p>	<p>ويكون لمجلس الإدارة وفي الحالات التي يقدرها حق إبراء ذمة مدني الشركة من التزاماتهم طبقاً لما يحقق مصلحتها ، على أن يتضمن محضر مجلس الإدارة وحيثيات قراره مراعاة الشروط التالية:</p>
<p>١- أن يكون الإبراء بعد مضي سنة كاملة على نشوء الدين كحد أدنى.</p>	<p>١- أن يكون الإبراء بعد مضي سنة كاملة على نشوء الدين كحد أدنى.</p>
<p>٢- أن يكون الإبراء لمبلغ محدد كحد أقصى لكل عام للمدين الواحد.</p>	<p>٢- أن يكون الإبراء لمبلغ محدد كحد أقصى لكل عام للمدين الواحد.</p>
<p>٣- الإبراء حق للمجلس لايجوز التفويض فيه .</p>	<p>٣- الإبراء حق للمجلس لايجوز التفويض فيه .</p>
<p>ويكون للمجلس أيضا في حدود إختصاصه أن يفوض عضواً واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة.</p>	<p>ويكون للمجلس أيضا في حدود إختصاصه أن يفوض عضواً واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة</p>